

السياسات الثقافية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٢٠) دراسة في الدور والفاعلين والخصائص

د.محمد محمود عبد العال حسن*

مستخلص

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في محاولة وصف وتحليل السياسات الثقافية في مصر خلال خمس عقود عموماً والتركيز على العقد الأخير خصوصاً، من خلال إلقاء الضوء على أهم أربعة تصورات للسياسات الثقافية قدمت من وزراء الثقافة خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٢٠). وتسعى الدراسة لاستكشاف طبيعة الثبات والتغير في تلك السياسات الثقافية خلال عقد من الزمن، وتأثير الموارد المالية والبشرية على نجاح أو إخفاق السياسات، الأمر الذي يتيح إبراز خصائص السياسات الثقافية المصرية. ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة: استمرار الخلاف حول دور الدولة والفاعلين الآخرين في الشأن الثقافي ومحتويات السياسة الثقافية، وأثر التغيير المستمر لمقعد وزير الثقافة على استقرار السياسة الثقافية، ووجود علاقة عكسية بين الموارد المالية وكفاءة العنصر البشري ونجاح السياسات الثقافية أو إخفاقها. وقدمت الدراسة عدد من التوصيات، أهمها: ضرورة التوافق بشأن تنظيم دور الدولة في السياسات الثقافية، واختيار أحد مداخل الإصلاح الإداري لمعالجة الخلل في وزارة الثقافة، والبحث عن موارد بديلة لتمويل الشأن الثقافي، ودمج الثقافة في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كلمات مفتاحية: السياسات الثقافية - دور الدولة الثقافي - وزارة الثقافة المصرية

Abstract:

Cultural policies contribute to making the general cultural framework of society and maintaining its cohesion. The state in Egypt develops and implements cultural policies, in the belief

* مدرس بمعهد التخطيط القومي - مركز التنمية الإقليمية

• Email: m.hassan@inp.edu.eg

that it is interfering in cultural affairs. Since the launch of Egypt's Vision 2030 and the identification of strategic goals and cultural programs in 2014, full of improvement promises, the study of cultural policy-making in Egypt has become a focus of attention. The study focuses on the period from 2009 to 2020 in an attempt to monitor and analyze the manifestations of continuity and change in cultural policy and the extent to which it is affected by some other variables such as political stability and the economic and legal context, especially after the revolutions of January 25, 2011 and June 30, 2013 AD, which witnessed major transformations that resulted in the emergence of new actors and the re-presentation of four visions A blog and announcement of cultural policies during the study period (2009-2020).

Key Words: Cultural policies, Egyptian Ministry of Culture, The state's cultural role

مقدمة:

تساهم السياسات الثقافية في صناعة الإطار الثقافي العام للمجتمع، والحفاظ على تماسكه. وتقوم الدولة في مصر بوضع السياسات الثقافية وتنفيذها إيماناً منها بتدخلها في الشأن الثقافي. ومنذ تدشين رؤية مصر ٢٠٣٠م وتحديد الأهداف الاستراتيجية والبرامج الثقافية عام ٢٠١٤م، المليئة بالوعود التحسينية باتت دراسة صنع السياسات الثقافية في مصر محل اهتمام. وتركز الدراسة على الفترة من ٢٠٠٩ الي ٢٠٢٠ في محاولة لرصد وتحليل مظاهر الاستمرار والتغير في السياسة الثقافية ومدى تأثيرها ببعض المتغيرات الأخرى كالأستقرار السياسي والسياق الاقتصادي والقانوني خصوصاً بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣م والتي شهدت تحولات كبرى ترتب عليها ظهور فاعلين جدد وإعادة طرح لأربع رؤى مدونة ومعلنة لسياسات ثقافية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٩ - ٢٠٢٠).

المشكلة البحثية

اهتم عدد من الأدبيات السابقة بدراسة السياسات الثقافية مثل د. نادية أبو غازي في دراستها^(١) لبعض ملامح السياسة الثقافية المصرية في ضوء الرؤية

المطروحة عالمياً، ودراسة حنان الحاج^(٢) والتي عرضت للبنية المؤسسية الثقافية وسبل تعزيز التعاون بين الهيئات الحكومية الثقافية والمؤسسات الثقافية الدولية. ودراسة عمار كساب حول مقارنة بعض جوانب السياسات الثقافية في الجزائر وتونس والمغرب ومصر^(٣). ودراسة د. عماد أبو غازي عن السياسات الثقافية زمن التحولات^(٤). وركز البعض الآخر على التشريعات المنظمة للسياسات الثقافية في مصر، ولبعض التجارب الدولية كدراسة مصطفى شوقي^(٥). إلا أنه يقل التعرض بالبحث لدور وزارة الثقافة في صنع السياسات الثقافية خلال مرحلة ما بعد إقرار دستور ٢٠١٤، ووضع رؤية مصر ٢٠٣٠.

وقد لوحظ الضعف في تنفيذ السياسات الثقافية من جانب والفجوة بين القيم التي بموجبها يتم رسم السياسات العامة من جانب آخر والقيم التي يعتنقها أكثرية المواطنين^(٦). الأمر الذي يتطلب إلقاء الضوء على بنية وزارة الثقافة وعملاتها ووظائفها كأحد الفاعلين الرئيسيين في صنع السياسات الثقافية على مدار خمس عقود تقريباً بما يساهم في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ويمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس التالي: كيف تتم عملية صنع السياسات العامة الثقافية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٢٠)؟

التساؤلات البحثية

ستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما مفهوم السياسات الثقافية؟ وما هي الاتجاهات العامة لعلاقة الدولة بالثقافة؟
٢. ما هي المؤسسات التي تؤدي دوراً محورياً في صنع السياسات الثقافية في مصر؟
٣. ما هي ملامح السياسات الثقافية وفق ما طرحها بعض وزراء الثقافة خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٢٠)؟
٤. ما هي طبيعة الاستمرار والتغير في السياسات الثقافية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٢٠)؟
٥. ما أبرز خصائص السياسات العامة الثقافية المصرية خلال العقد الأخير من الزمن؟

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المدخل المؤسسي في اقترب التحليل الثقافي والذي يري أن الثقافة تتشكل من فاعلين **actors** ومنظمات تتطلب موارد، وتؤثر بالتالي في توزيع هذه الموارد. ويتم التركيز هنا على الحقيقة التي مؤداها أن الثقافة لا يتم إنتاجها فقط أو يتم تدعيمها ببساطة من خلال إضفاء التعبيرية أو الدرامية على الالتزامات الأخلاقية، ولكنها بدلا من ذلك تنتج بواسطة فاعلين لهم قدرات خاصة، ويتم استمرارها من خلال منظمات تعبئ الموارد من أجل طقوسية وتقنين ونقل المنتجات الثقافية^(٧) وكذلك المنهج الوصفي: والذي يحاول وصف الوضع القائم للسياسات الثقافية خلال فترة (٢٠٠٩-٢٠٢٠) وفق ما طرحه عدد من الوزراء وذلك بالاستناد الي بعض القوانين واللوائح

والوثائق والبيانات والبرامج ونشرات وزارة الثقافة، فضلا عن الكتب والدراسات العلمية سواء في المكتبات أو من خلال الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) أو مقالات، أو تقارير، أو إحصائيات، أو دراسات، أو ندوات ومؤتمرات أو استراتيجيات وطنية، تمت كتابتها في هذا المجال. وترتكز الدراسة بإيجاز على نشأة الوزارة وتطورها عبر العقود المختلفة الأمر الذي يقودنا لفهم تطورات السياسات الثقافية وخصائصها.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة الي خمس أقسام، بخلاف المقدمة والخاتمة. حيث تبدأ أولا بتعريف السياسات الثقافية والجدل الدائر حول دور الدولة. وتركز ثانيا على استعراض الثبات والتغير في السياسات الثقافية في ظل توجهات الدولة المصرية بعد إقرار دستور ٢٠١٤ وتدشين رؤية ٢٠٣٠. وتفحص ثالثا أبرز الفاعلين الرسميين في صنع السياسات الثقافية. الأمر الذي يتيح رابعا عرض الأطر القانونية والنظام المالي للمؤسسات الثقافية خلال فترة الدراسة. أما القسم الخامس فيلقي الضوء على خصائص السياسة الثقافية في مصر.

أولا - الدولة والسياسات الثقافية: اتجاهات التعريف

كان للتطورات التي مرت على العالم بعد الثمانينيات الأثر في دراسة وفهم السياسات الثقافية بشكل مغاير. فبعد أن كانت مرتبطة بالدولة أصبحت متعددة الفاعلين. وانقسمت الآراء بشأن تعريف ماهية السياسات الثقافية الي اتجاهين رئيسيين. أحد التعريفات في الاتجاه الأول يذهب الي أن السياسة الثقافية هي "مجموعة القواعد والإجراءات والأنظمة الإدارية والمالية التي تشكل قاعدة لعمل الدولة في مجال الثقافة"^(٨).

ويري أنصار هذا الاتجاه أن للدولة مبررات في التدخل الثقافي من ذلك تحقيق أهداف أيديولوجية وسياسية كالحصول علي الشرعية ودعم القيادة السياسية، وأهداف اجتماعية كالتماسك الاجتماعي وبناء الهوية وتشكيل الثقافة الوطنية وتأسيس الذاكرة الجماعية بحيث لا يترك الأمر لكل فئة تؤسسها على هواها^(٩). إذ بدون الدولة في عملية إنتاج ونقل الثقافة لن يكون لدى مجتمعات الدول النامية حركة جادة في الفنون والأدب^(١٠). فالدولة تملك القدرة والقوة علي التنفيذ والإلزام في المجال الثقافي^(١١). بالإضافة الي أن القطاع الثقافي ذاته خدمي يستدعي تدخل الدولة فيما يزهد القطاع الخاص أو لا يستطيع. أي أنها باختصار معنية بتأمين الأدوات والوسائل التي تكفل امتلاك الثقافة للجميع بل وأن تولد موارد الثقافة. فضلا عن الأهداف الاقتصادية التي بزغت حديثاً مع الحديث عن الصناعات الثقافية والإبداعية.

فيما تري تعريفات الأخرى أن السياسة الثقافية هي "الإجراءات التي بمقتضاها تقوم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بتنظيم وإدارة الثقافة بما يوفر جسور التواصل بين الفنون وحياة الناس بحيث يمكن للحكومات والجامعات والحركات الاجتماعية والمؤسسات والشركات والأحزاب تقديم الدعم المالي لضبط حركة الثقافة والترويج لها

وتعزيزها وتعليمها للناس وتقييمها، مرتكن في ذلك الي أسباب ودوافع قانونية أو سياسية أو لغرس قيمة المواطنة^(١٢)

ويتحفظ هذا الاتجاه علي التوجيه الدولتي / السياسي للثقافة ويتطلع لرفع الدولة "يدها عن الثقافة من حيث التوجهات، وأن يقتصر دورها علي توفير الأدوات الفنية التحتية للثقافة كالمكتبات ودور المسرح والعروض المختلفة ومعامل الفنانين، ودون قدرة علي التدخل السياسي من خلال هذا المنفذ نفسه، الذي ينبغي أن يوضع تحت رقابة شعبية ورقابة أصحاب الشأن أنفسهم، ولكن من جهة أخرى، دون فرصة لنسלט سياسي عليها من جانب تنظيمات سياسية من غير جانب الجهاز الحاكم"^(١٣) ذلك أن العمل الثقافي يجب أن تتوافر له الاستقلالية والتوجيه الذاتي والتلقائية والحرية. ووفقاً لهذا الاتجاه تكون سلطة الثقافة عفوية نابعة من الكيانات الشعبية وصناع الثقافة أنفسهم كما هي سلطة الفلاسفة، فالفكر يجب أن يفقد الثقافة. وبالتالي فإن علي الدولة أن "لا يكون لها أي فكر تفرضه بل عليها أن تبقي أداة محايدة، هي دولا ب العمل في الجهاز التنفيذي، وعلي عكس الدولة فإن المجتمع هو الذي ينبغي أن يشارك في توجيه الثقافة، وعليه من قبل هذا أن يهتم بها ويعترف بأهميتها في مجموعته"^(١٤).

وتُعرف اتفاقية حماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي باليونسكو في مادتها الرابعة السياسات الثقافية بأنها "السياسات والتدابير التي لها صلة بالثقافة علي المستوي المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي والتي إما تركز علي الثقافة في حد ذاتها وإما ترمي الي ممارسة تأثير مباشر علي أشكال التعبير الثقافي للأفراد أو الجماعات أو المجتمعات ويشمل ذلك إبداع الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية وإنتاجها ونشرها وتوزيعها والانتفاع بها"^(١٥).

في مطلع التسعينيات أنشأت الأمم المتحدة لجنة عالمية مستقلة للثقافة والتنمية لإعداد تقرير عالمي عن الثقافة والتنمية كنتيجة لعملية مطولة من التأمل والمشاركة في الخبرة والبحوث من جانب الجماعة الدولية.

ومع تزايد الاهتمام السياسي والدولي والإعلامي بقضية السياسات الثقافية جاء تقرير لجنة الجنوب عام ١٩٩٠م ليشير الي ضرورة تبني الحكومات سياسات ثقافية واضحة، وأبرز التقرير أربع جوانب علي الحكومات الاهتمام بها في السياسات الثقافية، هي: الحق في الثقافة، والتنوع الثقافي ودور الدولة الثقافي والاهتمام بتطوير الصناعات الثقافية للحفاظ علي الموروث الثقافي لدول الجنوب^(١٦)

وفي أواخر عام ١٩٩٨م أقيم المؤتمر الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية في ستكهولم والذي وضع أجندة للسياسات الثقافية العالمية بناء على دعمها للتنمية مع إشراكه للمجتمع المدني كقوي فاعلة في التنفيذ. وإذا كان المؤتمر قد أكد على أن السياسة الثقافية تمثل إحدى المكونات الرئيسية لسياسة إنمائية ذاتية ومستديمة فقد قرن تنفيذها بالتنسيق مع مجالات اجتماعية أخرى في إطار نهج متكامل بحيث ينبغي لكل

سياسة من أجل التنمية أن تراعي الثقافة نفسها. الأمر الآخر الذي أكد عليه المؤتمر أن يكون التحاور بين الثقافات هدفاً أساسياً من أهداف السياسات الثقافية بحيث تستبق الأمور وتستجيب للمشكلات المستمرة وللاحتياجات الجديدة. وتمثل تقنيات الاعلام والاتصال بعداً رئيسياً لكل سياسة ثقافية، ومن المفترض للسياسات الثقافية أن تشجع الإبداع في كافة أشكاله مما يفترض تيسير الانتفاع بالممارسات والتجارب الثقافية لجميع المواطنين وإثراء شعور كل شخص وكل مجتمع بذاته وانتمائه ومساعدته على صنع مستقبل كريم وآمن. وينبغي أن تستهدف السياسات الثقافية تحسين الاستيعاب الاجتماعي وتجويد حياة جميع أعضاء المجتمع دون تمييز، وأن تحترم المساواة بين المرأة والرجل وأن تتعاون الحكومة والمجتمع المدني على وضع وتنفيذ سياسات ثقافية متكاملة في مجال الاستراتيجيات الإنمائية.

أوصى المؤتمر الحكومي للسياسات الثقافية بأهداف خمسة، هي: جعل السياسة الثقافية أحد العناصر الأساسية للاستراتيجية الإنمائية. وتشجيع الإبداع والمشاركة في الحياة الثقافية. وتعزيز السياسات والممارسات ابتغاء صون واستغلال التراث المادي والمعنوي والمنقول وغير المنقول وتشجيع الصناعات الثقافية. وتعزيز التنوع الثقافي واللغوي في مجتمع المعلومات ولصالحه. وتخصيص مزيد من الموارد البشرية والمالية للتنمية الثقافية.

ثانياً - السياسات الثقافية في مصر: الاستمرار والتغيير

على مدار تاريخ وزارة الثقافة ساهم ستة وزراء في وضع سياسة ثقافية لوزارة الثقافة أولهم الوزير ثروت عكاشة والذي عرض رؤيته باسم (السياسة الثقافية) عام ١٩٦٨م لتكون بمثابة أهداف وسياسات لوزارة الثقافة،^(١٧) ثم في عام ١٩٧١م قدم الوزير بدر الدين أبو غازي ما سماه (برنامج العمل الثقافي)، بعده طرح عبد المنعم الصاوي إبان توليه منصب وكيل أول لوزارة الثقافة مشروع لسياسة ثقافية حاول تنفيذه في السبعينيات. ويمكن القول بوجود أربع رؤي مدونة ومعلنة للسياسة الثقافية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٩ - ٢٠٢٠) الأولى رؤية الوزير فاروق حسني والتي برزت في صورة إصدارين الأول عام ١٩٩٨م بعنوان (الثقافة ضوء يسطع في سماء الوطن)، والآخر عام ٢٠٠٣م بعنوان (الثقافة بنية وتوجه)، وانقسم ذلك المشروع إلى ستة مبادئ وستة سياسات^(١٨). وخلال المرحلة الانتقالية من ١١ - فبراير ٢٠١١م إلى موعد انتخابات مجلس النواب في مارس ٢٠١٥م.^(١٩) تعددت الجهود الرامية نحو تقديم سياسة ثقافية. ومن ذلك الخطة العاجلة التي قدمها الوزير د. عماد أبو غازي (٥ مارس ٢٠١١م - ٢٠ نوفمبر ٢٠١١م) لتحقيق عشرة أهداف ثقافية^(٢٠) وتنمية قدرات العاملين^(٢١). وفي ١٧ يونيو ٢٠١٤م طرح وزير الثقافة د. جابر عصفور استراتيجية المنظومة الثقافية للدولة ٢٠١٥م - ٢٠٣٠م^(٢٢). وضمت الاستراتيجية مجموعة من الأفكار والمشاريع المفصلة^(٢٣). وفي عام ٢٠١٥م قدمت استراتيجية التنمية المستدامة رؤية

مصر ٢٠٣٠م في المحور الثقافي تصوراً للثقافة^(٢٤). وحددت رؤية مصر ٢٠٣٠م ثلاثة أهداف استراتيجية للثقافة واستعرضت الرؤية ثمان برامج في البعد الثقافي من المفترض العمل عليهم^(٢٥). وسوف نتناول هذه الرؤى باقتضاب من خلال ثلاث عناصر هي: توصيف المشكلة، ودور الدولة، ومكونات السياسة الثقافية.

فمن حيث توصيف مشكلة وزارة الثقافة فبينما خلت رؤية الوزير فاروق حسني من الحديث عن مشكلات مباشرة تهدد الثقافة في مصر سوي استعراض مشكلة الهوية الثقافية والآثار المعرضة للمخاطر سيطر الاتجاه العام في رؤي د.أبو غازي ود.عصفور علي أن وزارة الثقافة تدعم الأنشطة المستقلة دون رؤية واضحة أو منهج محدد أو سياسة ثابتة مستقرة، مع سيطرة البعد الخدمي وليس الصناعي للثقافة واتسحاب الدولة التدريجي من دعم الصناعات الثقافية وتفاقم الفجوات الثقافية بين الدولة والمجتمع والخلل المؤسسي من نقص الموارد المالية وتداخل الوظائف بين مؤسسات الوزارة والتوزيع غير العادل للموارد الثقافية والبيروقراطية التي وصفت بأنها "قديمة وعقيمة" وضعف كل من البنية التكنولوجية المعلوماتية والمنتج الثقافي واختزال النهوض في المجتمع في تحقيق النمو الاقتصادي دون أي اعتبار للثقافة وغلبة العقلية الاقصائية علي إدارة المؤسسات الثقافية. فيما زاد د.عصفور علي التحديات ظهور تنظيمات جهادية سلفية أممية تهدد الدولة المدنية الحديثة ما يستوجب مواجهة التطرف والتعصب ورغم تغير المجال الثقافي فإن "السياسات الثقافية في مصر لم تتغير" وهي مقولة تفر بثبات السياسات الثقافية.

وعرضت الرؤية اثني عشر تحدياً تواجه البعد الثقافي كان منها: ضعف التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، والتنافسية، ومنع الاحتكار. وضعف المؤسسات الثقافية والتراثية وتضارب اختصاصاتها وغياب التنسيق بينها. والتفاوت في إتاحة جودة الخدمات الثقافية المقدمة بين المحافظات. ومحدودية فعالية الخدمات الثقافية في التنشئة. وضعف كل من الوعي بأهمية الملكية الفكرية وحمايتها وآليات تمويل الأعمال الثقافية والفنية والاعتمادات المالية المخصصة لحماية وصيانة المواقع الأثرية الثقافية والتراثية. وعدم وضوح الرؤية لتنمية الحرف التراثية وتراجع نسبي لدائرة التأثير للمنتج الثقافي المصري إقليمياً ودولياً.

ثم قسمت رؤية مصر ٢٠٣٠م تلك التحديات الي ٣ مجموعات بناءً علي معياري التأثير وطريقة التعامل معها. الأولي ذات تأثير عالي وسهل التحكم بها مثل: ضعف التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والتنافسية ومنع الاحتكار وضعف المؤسسات الثقافية والتراثية وتضارب اختصاصاتها وغياب التنسيق. والمجموعة الثانية يمكن التغلب عليها ولكنها ذات تأثير نسبي ومحدود كالتفاوت في إتاحة الخدمات الثقافية بين المحافظات وضعف آليات التمويل وتراجع دوائر التأثير للمنتج الثقافي إقليمياً ودولياً وضعف الرقمنة وعدم وضوح الرؤية في الحرف التراثية. والمجموعة الثالثة تحديات

عالية التأثير وتحتاج لوقت في التغلب عليها مثل: التهديد الذي يواجه المواقع الأثرية وحماية التراث اللامادي.

وعن دور الدولة يظهر الإشارة بشكل إيجابي الي دورها الفاعل في رؤية الوزير فاروق حسني، فعليها أن تتحمل العمل الثقافي وتضع سياسته مع تدعيم التعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، فيما استبعد د.أبو غازي التوجيه واستخدام المؤسسات الثقافية المملوكة للدولة / الشعب في الترويج لسياسات بعينها وتحتية أخرى، وأن السياسات الثقافية الجديدة عليها أن تحافظ علي وجود دور الدولة دون أن يكون موجهاً أو مسيطراً بل داعم للنشاط الأهلي والمستقل ومشجع للصناعات الثقافية وحمي للتراث الثقافي. بينما رأي د.عصفور وجوب التحول التدريجي في دور وزارة الثقافة من منتج وموزع للخدمات الي الراعي والمنظم والداعم والمشارك في عمليات انتاج وتوزيع المنتجات الثقافية بمشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة والقطاع الخاص والشراكة معهم وإتاحة المواقع الثقافية التابعة للوزارة لتقدم من خلالها الكيانات الثقافية المستقلة أنشطتها، والفصل بين ملكية المنشآت والمواقع الثقافية والإدارة الثقافية لها بحيث تسند إدارة المواقع الثقافية المملوكة للدولة لمنظمات المجتمع المدني. وانتهت رؤية ٢٠٣٠ الي ضرورة شراكة الدولة المجتمعية مع الأطراف الأخرى دون الحديث بشكل مباشر عن كنه هذا الدور.

وعن مكونات السياسة الثقافية عرض الوزير فاروق حسني مبادي سنة هي: ديموقراطية الثقافة، وأنها خدمة يجب أن تتوفر للجميع وليست سلعة تجارية تقاس بمعايير السوق. فمصر تمتلك ثراءً ثقافياً ينطلق منه أي عمل ثقافي مع ضرورة توأمة الخطة الثقافية مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فضلاً عن الاهتمام بالشباب والطفل لبناء مجتمع المستقبل. وانبثق عن هذه المبادئ سياسات هي: التجديد والابتكار بحيث يتم الإبقاء على كل ما هو أصيل في التراث وتأصيله، وتشجيع المغامرة والابتكار والتجريب في مجالات الإبداع. واللامركزية الثقافية وإيجاد حلول جديدة لمشاكل التمويل والبحث عن الرموز الثقافية من بين صفوف الأجيال الشابة الموهوبة. وتطوير المعامل الثقافية والتفاعل مع ثقافات العالم.

فيما استمر أوجه التشابه مع هذه المبادي والسياسات عند كل من د.أبو غازي ود.عصفور ورؤية ٢٠٣٠م مع تغير العبارات والصياغات والتوسع في بعض جوانب السياسات. حيث حلت استراتيجية المنظومة الثقافية للدولة ٢٠١٥م - ٢٠٣٠م الوضع الحالي للوزارة مستعينة بأداة التحليل الرباعي SWOT analysis. واختلف الأخيرين في المطالبة بإعادة هيكلة الوزارة وإصلاح منظومة التشريعات الثقافية وإعادة توجيه الميزانية والاهتمام بالتنوع الثقافي في مصر وترجمة الثقافة المصرية للغات الأجنبية والتوسع في النشر الإلكتروني واستمرار مشروع رقمنة الوثائق والدعوة لإنشاء قانون جديد له عند كلا من الوزيرين د.أبو غازي ود.عصفور. كما كررت الرؤى الأربعة

ضرورة التواصل مع الوزارات الأخرى المعنية بالشأن الثقافي بشكل عام وإن جاءت مفصلة عند كل من عصفور وأبو غازي من حيث تفعيل العمل على المستوى الرأسي في قطاعات الوزارة وعلى المستوى الأفقي في التعاون مع المؤسسات الثقافية الأخرى وكذلك رؤية مصر ٢٠٣٠. وتم مشاركة ١٦ وزارة و ٥ مجالس قومية وأكثر من ٥٥ جمعية ومؤسسة ثقافية وجماعة ثقافية في صياغة استراتيجية المنظومة الثقافية للدولة ٢٠١٥م- ٢٠٣٠م. ويظهر الحديث عن إشاعة ثقافة الدولة المدنية الديمقراطية الدستورية الحديثة ومواجهة ثقافة الإرهاب والعنف والتعصب واستعادة قوة مصر الناعمة وريادتها والدعوة لسياسة ثقافية جديدة خارجية تخدم السياسة الخارجية للدولة وتفعيل الاتفاقيات الإقليمية والدولية في المجال الثقافي عند د.عصفور.

وحصرت رؤية مصر ٢٠٣٠ أهدافها الاستراتيجية للثقافة حتي عام ٢٠٣٠ في ثلاثة مجالات هي: دعم الصناعات الثقافية كمصدر قوة للاقتصاد، ورفع كفاءة المؤسسات والعاملين بالمنظومة الثقافية وحماية وتعزيز التراث. وقسمت برنامج تطوير الثقافة حتي عام ٢٠٣٠ الي برامج. مثل برنامج مراجعة التشريعات ذات الصلة بالصناعات الثقافية وحماية التراث حددتها في ٧ قوانين وبرنامج تطوير وإعادة هيكلة المنظومة الثقافية ورفع درجة المؤسسية والحوكمة فيها. وبرنامج رفع الوعي الثقافي والتراثي وبرنامج لإنشاء بنية معلوماتية متكاملة للعمل الثقافي ورفع كفاءة إدارة البنية الأساسية للخدمات الثقافية وتوسيع نطاقها وبرنامج تطوير الحرف التراثية وبرنامج لدعم وتمكين الصناعات الثقافية وبرنامج لحماية وصيانة التراث. وطرحت الرؤية جدول مرحلي لتنفيذ البرامج من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠، والمرحلة الثانية من ٢٠٢١-٢٠٢٥، والثالثة من ٢٠٢٦-٢٠٣٠.

وبرز الاهتمام بالثقافة عبر "برنامج عمل الحكومة" خلال الفترة من ٢٠١٩/١٨ إلى ٢٠٢٢-٢١ في هدفها الاستراتيجي الثاني تحت عنوان "بناء الإنسان المصري" كان منها برنامج فرعي أول وهو تفعيل دور المؤسسات الثقافية من خلال أربع جوانب تشابهت مع البرامج التنفيذية التي يعلنها الموقع الرسمي لوزارة الثقافة، وهي:

- دعم قوة مصر الناعمة من خلال المشروع القومي للترجمة والتبادل الثقافي.
- تحقيق أقصى قدر من العدالة الثقافية والوصول للمناطق الأكثر احتياجاً.
- نشر ثقافة تعزيز الموهبة والنبوغ والإبداع في المجتمع.
- تطوير منظومة العمل الثقافي والمؤسسات الثقافية بالشراكة المجتمعية مع مختلف الأطراف.

ثالثاً - مؤسسات صنع السياسات الثقافية

يحاول الباحث أن يتتبع أهم الفاعلين الرسميين في صنع السياسات الثقافية في مصر وهم: وزارة الثقافة المصرية وأجهزتها في الحقب التاريخية المتباينة وتحولاتها

بحكم كونها الفاعل الرئيس في عملية صنع السياسات العامة الثقافية ولجنة الثقافة والإعلام والآثار بمجلس النواب والأجهزة الرقابية.

أ. وزارة الثقافة

مرت وزارة الثقافة بالعديد من التطورات حيث ولدت من رحم نموذج اشتراكي هرمي مركزي. وتعزي بداية إنشائها الى حاجة حكومة ثورة يوليو ١٩٥٢م لجهاز ثقافي وإعلامي يوضح مبادئها ويدعو لها ويعرف باتجاهاتها الأيديولوجية والاقتصادية ومشروعاتها. عقد إنشاء المؤسسات الثقافية

بدأت عام ١٩٥٢م بإصدار القرار الجمهوري رقم ٢٧٠ بإنشاء وزارة سميت بالإرشاد القومي وضعت ضمنها الأجهزة الخاصة بالثقافة. وجاءت تسمية الوزارة بالإرشاد القومي لتعبر عن توجه فوقي من الحكومة للتعبئة القومية والحشد، والجمع بين الثقافة والإعلام في وزارة واحدة ما عبر عن ازدواج وتداخل في الاختصاصات. وقد عاب ذلك أن وزارة الثقافة لم تنشأ حاملة وظائفها واختصاصاتها الذاتية إلا في نهاية عقد الخمسينيات. وتميزت بالتوسع الشديد في إنشاء مجموعة من الأجهزة الثقافية مثل إنشاء مصلحة الفنون عام ١٩٥٦م التابعة لوزارة الإرشاد القومي لتحسين وترقية الفنون^(٢٦). وكانت "هذه المصلحة هي النواة الأولى لوزارة الثقافة" وذات دور في المسرح والموسيقى والسينما والفنون الشعبية والاستعراض^(٢٧). وفي ذات العام أنشئ المجلس الأعلى للفنون والآداب. وكان هدفه مساندة النهضة الفنية والأدبية لسائر جوانب الأنشطة الأخرى في مصر، مع تنسيق الجهود بين الهيئات المختلفة. وترأس المجلس وزير التربية والتعليم وضم في عضويته وزير الإرشاد القومي^(٢٨).

في العام ١٩٥٧م أنشئ مركز الفنون الشعبية لجمع وتسجيل أنواع الفنون الشعبية. ومع حلول العام ١٩٥٨م أضيف إلى المجلس الأعلى للفنون والآداب اختصاص رعاية العلوم الاجتماعية مع الفنون والآداب. واستمرت شئون الثقافة حتى عام ١٩٥٨م موزعة بين مصلحة الفنون التابعة لوزارة الإرشاد القومي وبين وزارة التربية والتعليم التي كانت تتبعها مصلحة الآثار والإدارة العامة للفنون الجميلة ودار الكتب القومية^(٢٩) حتى قيام الوحدة بين مصر وسوريا فظهرت أنواع من الوزارات المستحدثة كان منها وزارة الثقافة والتي أخذت مسمى وزارة الثقافة والإرشاد القومي وذلك بالقانون رقم ٦٩٢ لعام ١٩٥٨م. فنقلت إليها الأجهزة الثقافية التي كانت تتبع وزارة التربية والتعليم مثل مؤسسة الثقافة الشعبية ودار الكتب ومطبعتها والإدارة العامة للثقافة والإدارة العامة للفنون الجميلة بأقسامها بالإضافة إلى المتاحف نقلا من مصلحة السياحة بوزارة الاقتصاد والتجارة^(٣٠).

لقد كان إنشاء أول وزارة للثقافة في مصر تعبيراً عن رغبة حكومة الثورة في بذل جهد واع ومخطط من أجل تنظيم العلاقة بين الدولة وجهود المثقفين واستثمارها في إثراء منجزاتها المادية والسياسية والاجتماعية بمنجزات ثقافية وفنية^(٣١). وفي ظل

الوحدة بين مصر وسوريا استحدثت وزارة مركزية للثقافة إلى جانب وزارة للإقليم الجنوبي (مصر) وأخري للإقليم الشمالي (سوريا). وبدأت الوزارة الإقليمية في إنشاء مؤسسات العمل الثقافي^(٣٢). وتعد الفترة من ١٩٥٩م إلى ١٩٦٠م عام "التخطيط والتنظيم، فأُنشئت مسارح جديدة، وفرق مسرحية، وقام كيان تنظيمي للإشراف على شئون المسرح والموسيقى هو المؤسسة العامة لفنون المسرح والموسيقى إلى جانب مؤسسة السينما"^(٣٣). وفي عام ١٩٥٩م افتتحت الوزارة المعاهد لإعداد المتخصصين. وفي ذات العام أنشئت هيئة تنظيمية كبرى للإدارة العامة للثقافة الجماهيرية بدأت بخطة لافتتاح قصور وبيوت للثقافة في المحافظات. بالإضافة لتجول قوافل ثقافية في الريف^(٣٤). في مارس ١٩٥٩م أقام الوزير جلسات للحوار للوصول لرؤية ثقافية.

١- عقد الفك والدمج

وإذا كان عقد الخمسينيات هو عقد إنشاء المؤسسات الثقافية فإن عقد الستينيات هو عقد الارتباك والفك والدمج لأجهزة ووزارة الثقافة فضلا عن تأرجحها ما بين الاستقلال والارتباط بالإعلام. ففي سبتمبر ١٩٦٢م أدمجت وزارة الثقافة والإرشاد القومي في وزارة السياحة. وأدمجت المؤسسة العامة للمسرح والموسيقى في عام ١٩٦٣م في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، كما أدمجت مؤسسة السينما في مؤسسة الهندسة الإذاعية. "وأخذ البناء التنظيمي في الاتساع فتحوّلت الإدارة العامة للثقافة الجماهيرية إلى وكالة وزارة الثقافة الجماهيرية، وتحوّلت الإدارة العامة لفنون الجميلة إلى وكالة وزارة، وتم إعادة تنظيم الهيئات والمؤسسات وفقاً لمعيار مالي هو معيار محاسبة الجهاز الثقافي على أساس تجاري أو على أساس ثقافي بحت"^(٣٥). ومع دمج وزارة الثقافة مع الوزارات الأخرى طغي الطابع الإعلامي والسياحي على الطابع الثقافي للوزارة وتراجع أو توقف العمل في بعض المشروعات الثقافية وتنقلت الميزانيات المخصصة للثقافة لخدمة أغراض أخرى. وفي عام ١٩٦٤م أنشئت وزارة خاصة للعلاقات الثقافية الخارجية انتزعت اختصاصاتها من وزارات متعددة ثم ألغيت عام ١٩٦٥م وأعيد توزيع اختصاصاتها على وزارات الخارجية والثقافة والاقتصاد والتعليم العالي.

في عام ١٩٦٦م صدر قرار جمهوري رقم ٤٤٩ بتنظيم وزارة الثقافة ليعيد إليها الإشراف على الآثار. وقدمت الوزارة بمجلس الأمة أول بيان عن السياسة الثقافية يشرح مفهومها وأهميتها وأبرز مشكلات تطبيقها وكيفية انتشار الثقافة في المجتمع وأهم المشروعات الثقافية في ١٦ يونيو ١٩٦٩م^(٣٦).

٢- عقد الانفتاح واستمرار الدمج والإنشاء

شهدت فترة السبعينيات الانفتاح الاقتصادي والاستهلاكي والتي أُلقت بظلالها على العمل الثقافي، فغادر عدد من المثقفين مصر، وبدأ الضعف يصيب العمل الثقافي نظراً لتراجع الاعتمادات المالية وتكرار عمليات الدمج والإلغاء مع وزارات أخرى. ففي

عام ١٩٧١م صدر قرار رئيس الجمهورية بإعادة إدماج وزارة الثقافة مع الإعلام. وفي النصف الأول من عقد السبعينيات أنشئت الهيئة العامة للآثار المصرية، وأنشئت أربع هيئات عامة هي: الهيئة العامة للكتاب وهيئة السينما والمسرح والموسيقي والهيئة العامة للمسرح والفنون الشعبية والموسيقي، والهيئة العامة للفنون، ونقل تبعية قطاع الثقافة الجماهيرية للمحليات وإنشاء اتحاد الكتاب^(٣٧).

وفي النصف الثاني من السبعينيات أنشئت النقابات الفنية. وفي محاولة لإسناد الشؤون الثقافية للمثقفين برز اتجاه لإلغاء وزارة الثقافة وإنشاء مجلس أعلى للثقافة في أواخر السبعينيات، وتمهيدا لذلك وتحديداً في ٤ أكتوبر ١٩٧٨م ضمت وزارة الثقافة إلى وزارات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي كخطوة أولى لإذابة الوضع المتميز لوزارة الثقافة ثم فصلت الثقافة في صيف ١٩٧٩م عن تلك الوزارات وعادت لتدمج مع وزارة الإعلام تحت إشراف وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية.

٣- عقد الإرتباك والحمود

مع حلول الثمانينيات صدر القرار الجمهوري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠م بإنشاء المجلس الأعلى للثقافة بديلاً للمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية في محاولة لإحلاله محل الوزارة وإنهاء السيطرة الحكومية على العمل الثقافي. وقد جاء ذلك في سياق سياسة جديدة للدولة لإلغاء الوزارات الخدمية وتحويلها إلى وزارات دولة، وتولي المحليات جزءاً أساسياً من مسئولية القطاع الخدمي. وكان لهذا الاتجاه وجهه الإيجابي حيث برز اتجاهاً متصاعداً لظهور تيار ثقافي مستقل يعمل بعيداً عن مؤسسات الدولة وفي مواجهتها أحياناً، وكانت البوادر الأولى لهذه الظاهرة وهذا التيار عقب نسخة يونيو ١٩٦٧م، لكنها اتسعت بشكل واضح في النصف الثاني من السبعينيات. وفي ٢٣ سبتمبر عام ١٩٨١م عادت الوزارة كوزارة دولة مستقلة مع إلغاء اللجان التنفيذية للمجلس الأعلى للثقافة حتى نهاية الثمانينيات.

٤- عقد السبولة الثقافية والسياسية

في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م تم فصل وزارة الآثار عن وزارة الثقافة وأصبح هناك وزير دولة للآثار يشرف على عمل المجلس الأعلى للآثار. ويتضح مما سبق أن:

- تدخل الدولة في الشأن الثقافي يأتي كامتداد لتطور دورها التاريخي منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م. وعلى الرغم من التحول في الوظيفة الاقتصادية للدولة أي تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينيات إلا أن الوظيفة الثقافية ظلت بنفس الوسائل مع تراجع في تمويل وجودة المنتج الثقافي وفق استراتيجية المنظومة الثقافية للدولة التي طرحها الوزير د. جابر عصفور.
- القيادة السياسية في الخمسينيات والستينيات كانت معنية بدعم المشروعات الثقافية ومؤمنة أن ازدهار الثقافة يؤدي في مجال الفكر ما يؤديه التصنيع في قطاع

الصناعة. لذا جاء إنشاء وزارة للثقافة تحمل اسم (الإرشاد القومي) وهو اسم له دلالة في توجيه وصياغة الوعي، فضلا عن التوسع في إنشاء هيئات وأجهزة ثقافية.

- سعت الحكومة إلى إنشاء وزارة الإرشاد القومي لتكون إطاراً راعياً للنشاط الثقافي في الجمهورية وملء بعض الفراغ في الخدمات الثقافية، والبدء في تشكل الوعي القومي وفق التوجهات الأيديولوجية للنظام.
- معظم أجهزة وزارة الثقافة كانت موزعة بين وزارات مختلفة أبرزها وزارة المعارف العمومية، ثم بدأ كيانها في التبلور دون اسمها حين تأسست وزارة الإرشاد القومي في أول عهد الثورة.
- وزارة الثقافة قامت على موظفين نقلوا إليها من وزارة المعارف ولم يكن لديهم قدر من الوعي بالعمل الثقافي. لذا اضطر الوزير عكاشة أن يوظف عدد من المثقفين ليمارسوا عملاً مزدوجاً إدارياً وثقافياً استنفذ جهودهم.
- مع ضم واقتطاع أجهزة من وإلى وزارة الثقافة أصبحت بعض الأجهزة الثقافية شبه إدارية تملئ عليها الناحية الإدارية أكثر مما تملئ عليها الناحية الثقافية.
- ظلت وزارة الثقافة تتأرجح بين الإلغاء والإنشاء والدمج بالإعلام تارة أو بالسياسة والآثار تارة أخرى أو بضم وإلغاء هيئات وقطاعات وأجهزة إليها حتى شهدت استقراراً نسبياً في بنيتها التنظيمية منذ الثمانينيات حتى العام ٢٠١٥م.

ب. المجلس الأعلى للثقافة

في عام ١٩٥٦م صدر قرار إنشاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، كهيئة مستقلة ملحقة بمجلس الوزراء، تسعى إلى تنسيق الجهود الحكومية والأهلية في ميادين الفنون والآداب. وفي عام ١٩٨٠م تحول إلى مسماه الجديد (المجلس الأعلى للثقافة) بصور القانون رقم (١٥٠) لسنة ١٩٨٠م، ويرأس المجلس الأعلى للثقافة وزير الثقافة، ولم يكن الأمر مجرد تغيير في المسميات بل تطور في الدور والبنية، فقد أصبح المجلس الأعلى للثقافة العقل المخطط للسياسة الثقافية في مصر من خلال لجانه التي تبلغ ثمانية وعشرين لجنة، والتي تضم نخبة من المثقفين والمبدعين المصريين من مختلف الأجيال والاتجاهات^(٣٨). ويتولى المجلس الأعلى للثقافة عدداً من الأنشطة مثل: تخطيط السياسة العامة للثقافة في حدود السياسة العامة للدولة والتنسيق بين الأجهزة الثقافية في أوجه نشاطها المختلفة، ووضع ميثاق شرف للعمل الثقافي، ورعاية الإبداع الفكري والفني وحماية حقوق التأليف والأداء، ورعاية المجمع والجمعيات العلمية والثقافية، وإصدار التوجيهات للهيئات الأهلية العامة في ميادين الثقافة وتشجيع الأعمال الفنية الرفيعة والاهتمام بثقافة الطفل وتنمية مواهبه وتقديم الإنتاج الرفيع للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية عن طريق إنشاء البيوت الفنية والتنسيق بينها، وتحديد

- مقاييس الجودة ومعاييرها في مختلف نواحي الإنتاج الفكري واقتراح أوجه التطوير في البرامج الإذاعية والتلفزيونية وغيرها من الأنشطة.
- ج. صندوق التنمية الثقافية
صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٤٣٠) لسنة ١٩٨٩م بإنشاء صندوق يسمى "صندوق التنمية الثقافية" يتبع وزير الثقافة. ويهدف الصندوق إلى تنمية الثقافة ورفع مستوى الخدمة الثقافية وتحقيق كفاءتها ووضع الخطة اللازمة للمشاركة في توفير التمويل اللازم للمشروعات الثقافية. كما يسعى صندوق التنمية الثقافية نحو تحقيق مفهوم التنمية الثقافية الشاملة. ومن ناحية أخرى فإنه يتولى إدارة وتنظيم ودعم العديد من المهرجانات الثقافية والفنية في السينما والمسرح والفنون التشكيلية والتي تعمل على دعم هذه الفنون والدفع بها في عملية التنمية والتطوير ويقوم الصندوق بتقديم الدعم المادي للعديد من الجهات والهيئات والمراكز الثقافية والفنية الأهلية والحكومية ودعم شباب الفنانين والأدباء في مختلف فروع الثقافة.
- د. الجهاز القومي للتنسيق الحضاري
نشأ الجهاز بموجب القرار رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠١م ويهدف إلى تحقيق القيم الجمالية للشكل الخارجي للأبنية والفراغات العمرانية والأثرية وأسس النسيج البصري للمدن والقرى وكافة المناطق الحضرية للدولة، بما في ذلك المجتمعات العمرانية الجديدة^(٣٩).
- هـ. الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
في ٣ مايو ١٩٩٣م صدر القرار الجمهوري رقم (١٧٦) بإنشاء الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بعد فصلها عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بحيث أصبحت هيئة مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية وميزانيتها المستقلة وتتبع وزير الثقافة، وتهدف الدار إلى: نشر الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع. وتيسير الاطلاع على الإنتاج الفكري والأدبي والعلمي للحضارة الإنسانية. وتقديم الخدمة المكتبية لجمهور الباحثين والمطالعين وإتاحة مقتنيات الدار للاطلاع عليها والاستفادة منها سواء بمقر الدار أو من خلال المكتبات الفرعية التابعة لها. والعمل على إحياء التراث العربي. وجمع وحفظ وصيانة مقتنيات الدار التراثية من الكتب وأوائل المطبوعات والدوريات والمخطوطات وتنظيمها والتعريف بها والإعلام عنها. وتوثيق الصلة العلمية والثقافية مع مختلف المكتبات والمؤسسات في الداخل وكذلك دور الكتب العالمية والهيئات العلمية والثقافية بالخارج وبخاصة في الأقطار العربية^(٤٠).
- و. المركز القومي للترجمة
أنشئ المركز بقرار جمهوري رقم (٣٨١) لسنة ٢٠٠٦م بصفته شخصا اعتباريا عاما يتبع وزير الثقافة. ومن أهداف المركز الارتقاء بأوضاع الترجمة على المستوي القومي وتنمية حركة الترجمة وتدريب المترجمين وتطوير قدراتهم وتكوين شبكة من

العلاقات القومية مع المؤسسات الدولية لتدعيم عمليات الترجمة ماديا ومعنويا. ويهدف أيضا للتعاون مع مؤسسات وزارة الثقافة والناشرين بالقطاع الخاص في مصر والأقطار العربية بما يحقق الارتفاع العام في معدلات انتاج الكتاب المترجم بوجه عام ودورها وتقديم خدمات الترجمة بالأجر للغير من الأشخاص والهيئات المحلية والدولية. ويكون للمركز مجلس أمناء من الهيئات والجهات الرسمية من مصر والخارج التي تهتم بالترجمة وتسهم في دعمها ماديا ومعنويا^(٤١).

ز. الهيئة المصرية العامة للكتاب

صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (١٧٦) لعام ١٩٩٣م بإنشاء هيئة عامة مستقلة بذاتها مركزها مدينة القاهرة تكون لها الشخصية الاعتبارية، وتتبع وزارة الثقافة. وتهدف الهيئة إلى تضييق الفجوة الثقافية بين مصر وبين شعوب العالم المتقدم من خلال تكاتف الجهود التي تبذلها قطاعات وزارة الثقافة وتقوم هيئة الكتاب بتنفيذ الأهداف الآتية: إتاحة كافة التسهيلات للتعريف بالإنتاج الفكري العربي والعالمي. وإعادة طبع ما يمكن تحقيقه من كتب التراث حتى يكون في متناول المهتمين بالثقافة. وتأليف وترجمة الكتب الثقافية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وطبع ونشر وتسويق الكتاب المصري على المستوى المحلي والعربي والدولي^(٤٢).

ح. أكاديمية الفنون

حددت المادة الأولى للقانون (١٥٨) لسنة ١٩٨١م أهداف الأكاديمية بأنها تختص بكل ما يتعلق بتعليم الفنون والبحوث العلمية التي تقوم بها معاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً كما تسهم في رقى الفكر والفن والقيم الإنسانية والاتجاه بالفنون اتجاها قومياً يرعى تراث البلاد وأصالتها. تتكون الأكاديمية من سبعة معاهد وتضم مدارس للتعليم^(٤٣).

ط. الهيئة العامة لقصور الثقافة

تهدف إلى المشاركة في رفع المستوى الثقافي وتوجيه الوعي القومي للجماهير في مجالات السينما والمسرح والموسيقى والآداب والفنون الشعبية والتشكيلية وفي نشاط الطفل والمرأة والشباب وخدمات المكتبات في المحافظات. وفي عام ١٩٨٩م صدر القرار الجمهوري لتتحول إلى هيئة عامة ذات طبيعة خاصة وأصبح اسمها الهيئة العامة لقصور الثقافة^(٤٤).

ي. الهيئة العامة للمركز الثقافي القومي - الأوبرا

افتتحت الأوبرا في عام 1988م، وتحتوي على مراكز ثقافية كقصر الفنون ومتحف الفن المصري الحديث. والمسرح الكبير الخاص بالعروض الأوبرالية والغنائية الضخمة

وجميعها تكون رسمية. والمسرح الصغير والمسرح المكشوف خصص هذا المسرح للعروض الصيفية والشبابية^(٤٥).

ك. البرلمان المصري وصنع السياسة الثقافية

وفقاً للقانون رقم ١ لعام ٢٠١٦ فإن من اختصاصات اللجان النوعية ومنها لجنة الثقافة والإعلام والآثار بمجلس النواب أن تتولي إبداء الرأي في مشروعات القوانين والافتراحات بالقوانين والقرارات بالقوانين وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة بالاختصاصات. وتورد اللائحة ١٢ اختصاصاً للجنة الثقافة والإعلام من ذلك ترسيخ القيم الحضارية والروحية وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز والحفاظ على الهوية الثقافية المصرية بروافدها الحضارية المتنوعة والحفاظ على مكونات التعددية الثقافية والخدمات الثقافية والفنون والآداب والتشريعات الخاصة بالإعلان والثقافة والآثار وغير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاص الوزارات والأجهزة التي تتولي الإعلام والثقافة والآثار^(٤٦).

ل. الأجهزة الرقابية

تضم الأجهزة الرقابية مجموعة من المتخصصين لضمان الحفاظ على جودة ومستوى الأعمال الفنية التي يتابعها الجمهور المصري^(٤٧) فيما يري البعض أن ذلك نوع من الرقابة يتم بها الحد من إنتاج الفنون. فمثلاً يعد جهاز الرقابة على المصنفات الفنية مسئول عن الترخيص للأعمال الفنية وعن الرقابة على الأعمال الفنية السمعية والبصرية. كما أن لعدد من أعضاء مجلس نقابتي المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية سلطة الضبطية القضائية - وفقاً لقرار وزير العدل رقم ٦٦١٤ في سبتمبر ٢٠١٥م - على كل من يمارس الأنشطة التمثيلية والسينمائية والموسيقية دون عضوية أو تصريح من النقابة المختصة. كذلك الدور الذي تلعبه غرفة صناعة السينما وهي جهاز تابع للغرف الصناعية بوزارة الصناعة والمتحكم الرئيسي في توزيع الأفلام، ويتكون من عدد كبير من المنتجين وأصحاب دور العرض. وهو ما يثير إشكالات خاصة باحتكار توزيع أفلام من انتاجهم وحسب، أو أخذ قرار بمنع شخص بعينه من الإنتاج^(٤٨).

رابعاً - الإطار القانوني والنظام المالي للمؤسسات الثقافية

يتناول هذا الجزء أثر الأطر القانونية والموارد المالية والبشرية على السياسة الثقافية. ففي البعد القانوني اعتنى الدستور المصري لعام ٢٠١٤م بالثقافة حيث تنص نصوص دستورية على الحق في الثقافة والحفاظ على الهوية الثقافية من جانب والتعددية الثقافية من جانب آخر وحرية الفن والإبداع وحقوق الملكية الفكرية ورعاية المؤسسات الثقافية والشفافية.

وينظم العمل الثقافي في مصر بنية تشريعية تتضمن مجموعة من القوانين واللوائح والقرارات الجمهورية والقرارات الوزارية. وقد انعكس هذا الاهتمام بارتفاع

مخصصات وزارة الثقافة والجهات التابعة لها بالموازنة العامة للدولة من حوالي ٨٢٦,٩ مليون جنيه في السنة المالية ٢٠٠٨م/٢٠٠٩م إلى ما يزيد على ١,٥ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٤م/٢٠١٥م الي استثمارات تبلغ ٤,٣٣ مليار جنيه وذلك حتى يونيو ٢٠٢٠م. ورصدت التكلفة الإجمالية لتنفيذ البرنامج خلال الأربع سنوات المقبلة نحو ١٢,٤ مليار جنيه منها تكلفة استثمارية حوالي ٣,٥ مليار جنيه. إلا أنه على الرغم من الزيادة في القيمة المطلقة لمخصصات وزارة الثقافة بالموازنة العامة للدولة فقد تراجع معدل الزيادة السنوية لهذه المخصصات من نحو ١٧,٥% عام ٢٠٠٩م/٢٠١٠م إلى نحو ٧,١% عام ٢٠١٤م/٢٠١٥م^(٤٩). في حين بلغت ميزانية الوزارة من يونيو عام ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠٢٠ حوالي ٥,١ مليار جنيه.

١. المقومات الثقافية في الدستور والقوانين المصرية

تعكس التشريعات الثقافية اتجاهات واختيارات الدولة والسياسة العامة لها. وقد أقرت الدساتير المصرية الحق في الثقافة. بينما كانت عناية دستور ٢٠١٤م غير معهودة بقضايا الثقافة كالحق في الثقافة، والحفاظ على الهوية الثقافية، والتعددية الثقافية من جانب آخر، وحرية الفن والإبداع، وحقوق الملكية الفكرية، ورعاية المؤسسات الثقافية والشفافية. ففي الباب الثاني وتحت عنوان المقومات الأساسية للمجتمع جاء الفصل الثالث بعنوان المقومات الثقافية وحوي أربعة مواد دستورية. حيث تعهد الدستور في المادة ٤٨ على أن (الثقافة حق لكل مواطن، تكفله الدولة وتلتزم بدعمه وبتأاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لمختلف فئات الشعب، دون تمييز بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافي أو غير ذلك. وتولي اهتماماً خاصاً بالمناطق النائية والفئات الأكثر احتياجاً. وتشجع الدولة حركة الترجمة من العربية وإليها).

وأكدت المادة ٤٧ و ٥٠ من دستور ٢٠١٤م أن الدولة ملتزمة بالحفاظ على الهوية الثقافية المصرية بروافدها الحضارية المتنوعة، وبالحفاظ على مكونات التعددية الثقافية في مصر وكذا الرصيد الثقافي المعاصر المعماري والأدبي والفني بمختلف تنوعاته. فيما خصصت المادة ٤٩ للحديث عن التزام الدولة بحماية الآثار والحفاظ عليها. وفي باب الحقوق والحرريات والواجبات العامة نصت المادة ٦٧ على أن (حرية الإبداع الفني والأدبي مكفولة، وتلتزم الدولة بالنهوض بالفنون والآداب، ورعاية المبدعين وحماية إبداعاتهم، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لذلك) ومن مواد الدستور المادة ٦٨ الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية للشعب كحق مكفول للمواطنين، وفي جانب الملكية الفكرية ألزم الدستور الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بكل أنواعها مع إنشاء جهاز مختص لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية، كذلك رعاية المؤسسات العلمية والثقافية وفقاً لنص المادة ٦٩ و ٩٠. كما يتحكم في العمل الثقافي في مصر بنية تشريعية تنقسم إلى:

- القوانين والقرارات المنشئة والمنظمة لهيئات الوزارة وقطاعاتها ومراكزها المختلفة، والتي تحدد اختصاصاتها ووظائفها وهيكلها الإدارية وأسلوب إدارتها.
- قوانين إنشاء النقابات الفنية واتحاد الكتاب.
- مجموعة من القوانين التي سُنّت من أجل تحقيق أهداف الحفاظ على التراث القومي.
- مجموعة التشريعات التي تنظم عمليات حماية حقوق الملكية الفكرية.
- القوانين المنظمة لعمليات الرقابة على الإنتاج الثقافي.
- القوانين العامة التي تتماس مع العمل الثقافي^(٥٠).

وهذه المجموعات من القوانين والتشريعات صدرت على مدى قرنين من الزمان وأدخلت عليها تعديلات متعددة حتى أن موسوعة مصر الحديثة أحصت في مجال الثقافة ما يقرب من ٥٦ قانون و ٧٠ قرار جمهوري و ٨ قرارات لرئيس الوزراء وذلك حتى عام ١٩٩٦م^(٥١).

٢. تحليل الإنفاق العام للوزارة

تُدرج موازنة وزارة الثقافة والجهات التابعة لها ضمن قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية وفقاً للتقسيم الوظيفي للموازنة العامة للدولة. ويعتمد البناء المالي لوزارة الثقافة على أربعة مرتكزات هي: الميزانية العامة للدولة والتي تحدد مخصصاته المالية، والصناديق الخاصة كصندوق التنمية الثقافية، والاتفاقيات والبرامج الخارجية والتي تتم عن طريق قطاع العلاقات الثقافية الخارجية، والموارد الذاتية الناتجة عن نشاط الهيئات المختلفة بالوزارة^(٥٢).

وبشير تطور اعتمادات وزارة الثقافة والجهات التابعة لها في الموازنة العامة للدولة^(٥٣) خلال السنوات المالية (٢٠٠٨/٢٠٠٩-٢٠١٤/٢٠١٥) أن جملة ما أدرجته الدولة من مخصصات بلغت حوالي ٨,٢ مليار جنيه. وقد تفاوت معدل الزيادة السنوية (معدل النمو) في موازنة وزارة الثقافة خلال الفترة (٢٠٠٨م/٢٠٠٩م-٢٠١٤م/٢٠١٥م)؛ حيث شهدت السنوات المالية ٢٠٠٩م/٢٠١٠م و ٢٠١١م/٢٠١٢م و ٢٠١٣م/٢٠١٤م معدلات زيادة ملحوظة في مخصصات الثقافة بنسب بلغت ١٧,٥% و ١٣,٣% و ١٢,١% على التوالي. وعلى الرغم من الزيادة في القيمة المطلقة لمخصصات وزارة الثقافة بالموازنة العامة للدولة من ١٤٢٨,١ مليون جنيه عام ٢٠١٣م/٢٠١٤م إلى ١٥٢٩,٨ مليون جنيه عام ٢٠١٤م/٢٠١٥م إلا أن معدل الزيادة في هذه المخصصات بلغ ٧,١% فقط وهو معدل ينخفض على نحو ملحوظ مقارنة بمعدلات الزيادة السنوية في موازنة وزارة الثقافة مقارنة بالسنوات المالية ٢٠٠٩م/٢٠١٠م و ٢٠١١م/٢٠١٢م و ٢٠١٢م/٢٠١٣م و ٢٠١٣م/٢٠١٤م.

ويُخصص للثقافة نحو ٦,٧% في المتوسط من إنفاق قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية خلال الفترة (٢٠٠٨م/٢٠٠٩م-٢٠١٤م/٢٠١٥م)؛ حيث ارتفعت هذه النسبة إلى ٧,٥% في موازنة ٢٠٠٩م/٢٠١٠م وانخفضت إلى ٥,٤% في موازنة

٢٠١٤م/٢٠١٥م، وبصورة عامة، تتراوح موازنة وزارة الثقافة والجهات التابعة لها حول ٠,٢% من إجمالي الموازنة العامة للدولة؛ حيث تراجعت هذه النسبة إلى أقل من ٠,١٩% في العام المالي ٢٠١٤م/٢٠١٥م وحققت أعلى نسبة لها في العام المالي ٢٠٠٩م/٢٠١٠م، وبلغت ٠,٣٠%. وبصفة عامة يلاحظ أن نصيب موازنة الثقافة من الموازنة العامة في مصر (٠,٣%) تقل عن مثيلتها في بعض الدول العربية مثل تونس (٠,٧٤%) والجزائر (١,١١%) وذلك في عام ٢٠٠٩م/٢٠١٠م. وكذلك عام ٢٠١٠م/٢٠١١م حيث بلغ نصيب موازنة الثقافة في مصر (٠,٢%) وهو ما يقل عن دول عربية كتونس (٠,٧%) والجزائر (٠,٨%) ويقارب المغرب (٠,٢%)، وكذلك في العام ٢٠١١م/٢٠١٢م حيث بلغ نصيب موازنة الثقافة في تونس (٠,٨%) والجزائر (١,٢٩%) ونفس النسبة للمغرب ومصر (٠,٢%)^(٥٤).

ونتيجة الزيادة في مخصصات وزارة الثقافة والجهات التابعة لها بمعدلات أعلى من معدل الزيادة في السكان، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الاتفاق الحكومي على وزارة الثقافة (الاتفاق الحكومي على الثقافة/ عدد السكان) من ١٠,٨ جنيه مثلا في عام ٢٠٠٨م/٢٠٠٩م إلى ١٧,٣ جنيه في عام ٢٠١٤م/٢٠١٥م.

وعند فحص توزيع موازنة وزارة الثقافة على الجهات المختلفة نجد استمرار استحواد الهيئة العامة لقصور الثقافة على نحو ٢٨,٤% تقريبا من إجمالي موازنة وزارة الثقافة خلال الفترة (٢٠٠٨م/٢٠٠٩م - ٢٠١٥م/٢٠١٦م - ٢٠٢٠م/٢٠٢١م)، يليها أكاديمية الفنون بنسبة ٩,٢% تقريبا، والبيت الفني للموسيقى ودار الأوبرا بنسبة ٨,٣% تقريبا، وصندوق التنمية الثقافية بنسبة ٧,٥% تقريبا، أي أن هذه الجهات الأربعة حصلت على ما يزيد على ٥٣% تقريبا من مخصصات وزارة الثقافة.

وبشأن توزيع موازنة الثقافة على أبواب المصروفات العامة تشير بيانات الموازنة العامة للدولة خلال الأعوام ٢٠١٠م/٢٠٠٩م حتى ٢٠٢٠م/٢٠٢١م إلى أنه تم توجيه نحو ٦١,٤% تقريبا من موازنة وزارة الثقافة والجهات التابعة لها إلى بند الأجور وتعويضات العاملين ثم في العام ٢٠٢١م وصلت الي 73% وفق تصريحات الوزارة، في حين يتم توجيه نحو ٢٠,٤% تقريبا إلى الموازنة الاستثمارية للثقافة وتستحوذ الأجور والمرتبات على الجانب الأكبر من موازنة وزارة الثقافة، وتم تخصيص نسبة ٢٠,٤% من موازنة وزارة الثقافة إلى الاستثمارات، وتم تخصيص نسبة ١١,٦% للاتفاق على توفير المستلزمات السلعية والخدمية والمشتريات من السلع والخدمات. وفي فبراير ٢٠٢١م ذكرت وزيرة الثقافة أن موازنة الوزارة بلغت ٣ مليارات و٥٤١ مليون جنيه، حاز النشاط الثقافي منها ٦٣٧ مليون بنسبة ١٩% فقط.

خامساً - خصائص السياسة الثقافية في مصر

تتسم عملية صنع السياسات الثقافية في مصر بعدد من الخصائص يمكن استعراضها كالتالي:

١- قوة منصب الوزير (السلطة التنفيذية)

يُعد الوزير هو المسؤول الأول عن الوزارة، وتتحدد مهامه في معاونة رئيس الجمهورية في تنفيذ السياسة العامة للدولة، ولديه مسؤولية سياسية عن وزارته ويعين بقرار من رئيس الجمهورية. ومن سلطاته:

- اقتراح مشروعات القوانين للعرض على البرلمان فيما يخص السياسة الثقافية.
- إصدار القرارات الخاصة بالسياسة الثقافية وتنفيذها من خلال ديوان عام الوزارة أو الهيئات التابعة لها.
- ترشيح رؤساء الهيئات العامة بالوزارة وغيرها من المناصب القيادية التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية.
- التوجيه والإشراف في تنفيذ المشاريع الثقافية في الوزارة (٥٥).
- ويتبع وزير الثقافة ستة قطاعات هي أولاً- قطاع شئون مكتب الوزير وثانياً- قطاع العلاقات الثقافية الخارجية وثالثاً- قطاع الفنون التشكيلية ويسعى لتنظيم المعارض القومية والدولية. ورابعاً- قطاع شئون الإنتاج الثقافي. وخامساً- قطاع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للثقافة، وسادساً - الأكاديمية المصرية للفنون بروما.
- وربما يعود ذلك إلى ما يخوله الدستور المصري للسلطة التنفيذية من سلطات وصلاحيات منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٥٢م. حيث تنص المادة ١٦٨ من الدستور المصري المقرر عام ٢٠١٤م على أن " يتولى الوزير وضع سياسة وزارته بالتنسيق مع الجهات المعنية، ومتابعة تنفيذها، والتوجيه والرقابة، وذلك في إطار السياسة العامة للدولة". وبتتبع تاريخ العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية في مصر نجد رجحان للأخيرة على الأولى إبان العقود الخمسة الماضية ومطلع الألفية، ومن ثم تأتي السياسة الثقافية في إطار تصورات السلطة التنفيذية.

٢- مستويات صنع السياسة الثقافية

تطرح السياسات الثقافية في شكل استراتيجيات طويلة الأجل تأتي في صورة الخطط الخماسية لقطاع الثقافة ثم تفصل أكثر في الخطة السنوية المقدره بالنفقات العامة بما يلائم تلك الخطط، وتشهد مصر منذ فبراير ٢٠١٦ تدشين خطة استراتيجية طويلة الأمد لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة الشاملة والتنمية الإقليمية المتوازنة. وترتكز السياسة الثقافية على ثلاثة محاور أساسية هي "الرؤية الشاملة للكيان الثقافي المصري ودوره في المجتمع، والسياسات النابعة من هذه

الرؤية والتي تحول الإطار الفلسفي إلى خطط تفصيلية، والخطط التنفيذية التي تمثل الترجمة العملية للسياسة النظرية^(٥٦).

٣- الثبات النسبي لقضايا السياسات الثقافية

مع التغيير المستمر في منصب وزراء الثقافة خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٤ فإن ذلك لم يصاحبه تغيير في قضايا وفحوى السياسات الثقافية، فقد تبديلت توجهات وأهداف السياسة الثقافية بشكل تدريجي نهاية الثمانينيات نظراً لتحول القيادة والتوجهات العامة للدولة واتسمت بالثبات النسبي في أهدافها حتى ثورة ٢٠١١. وعلى الرغم من اشتعال الانقسام داخل النخبة الثقافية بأطيافها إزاء تسييس الثقافة والسياسات الثقافية ومسائنها ودور الدولة وحجم ميزانية الوزارة خلال المرحلة الانتقالية إلا أن تأثير رؤية الوزير الأسبق فاروق حسني استمرت في أطروحات من جاء بعده من الوزراء باختصار عند البعض وإطناب أكثر عند آخرين مع بعض الإضافات البسيطة.

ولا أدل على ذلك من إقرار استراتيجية المنظومة الثقافية للدولة المصرية الصادرة في ٢٠١٤م "أن المجال الثقافي في عالمنا تغير دون أن يصاحب ذلك تغير مماثل في سياساتنا ومؤسساتنا الثقافية"^(٥٧). ويتبين استمرار تأرجح السياسات الثقافية ما بين نزعتين متعارضتين هما نزعة الكيف والكم وكذلك ما بين طبيعة الثقافة أهي خدمة أم سلعة. فلم يكن غرض الخدمة الثقافية الإنتاج التجاري الكمي إنما العناية بالجوانب الإنسانية فكرياً ووجدانياً.

٤- أثر الاستقرار الوزاري - تكرار المنصب الوزاري على السياسات الثقافية

من أهم الخصائص التي اتسم بها صنع السياسات الثقافية في مصر هي تأثير ارتفاع معدل تغيير وزراء الثقافة على كفاءة وفعالية السياسات الثقافية وأنشطة الهيئات الثقافية عدا الاستقرار النسبي خلال فترة الوزير فاروق حسني والذي استمر لقرابة ٢٣ عام و٣ أشهر تقريباً. وهو ما يطرح التساؤل حول أثر بقاء الوزير في موقعه لمدة طويلة وفعالية ذلك على الوزارة وسياساتها.

وقد تعاقب ما يقرب من ٢١ وزير منذ تأسيس الوزارة في ١٩٥٨ حتى عام ٢٠٢٠ بيد أن الفترة من ٢٠٠٩م حتى ٢٠١٥م، شهدت تولى ١٣ وزير، بمعدلات تغيير سريعة أي بمعدل تغييرين لكل سنة ولم تشهد الوزارة تحولاً ملحوظاً في استراتيجياتها أو آليات عملها أو رؤيتها. فلا يزال الحديث سارياً عن ديموقراطية الثقافة ولا مركزيتها لكن الخلاف واضح في أي التشريعات اللازم تغييرها أو مراجعتها. ما حدا ببيان الحكومة في مارس ٢٠١٩ للقول بأن "معدل النشاط الثقافي تراجع قبل ٢٠١٤ بصورة كبيرة"^(٥٨).

وجاءت خلفيات أغلب وزراء الثقافة خلال فترة هذا البحث (١٩٥٨م - ٢٠٢٠م) من الأكاديميين التكنوقراط، عدا الوزير فاروق حسني الذي كان أول فنان تشكيلي يتولى حقيبة الثقافة. بينما انتمى الوزير د. علاء عبد العزيز لحزب التوحيد العربي. فبعض الوزراء يري دوره لا يعدو أن يكون منسقا لا يفرض رؤيته، أو يراه ميسرا وناقلا لتعليمات الحكومة، أو مساعداً لعمل الوزارة. أو لا يعول كثيراً على مدي وجود سياسة ثقافية بقدر ما يعول على كيفية تنفيذها.

وقد تكرر شغل منصب وزير الثقافة مرتين خلال فترة (٢٠٠٩-٢٠٢٠) كل من الوزير جابر عصفور والوزير محمد صابر عرب. أما الباقي فقد تقلدوا المنصب لمرة واحدة فقط. ويظل التساؤل مفتوحاً حول أسباب ذلك، وعلاقته بأداء الوزارة لوظائفها ومدي جدوى السياسات الثقافية.

٥- مركزية صنع السياسة الثقافية

تتمركز المؤسسات الثقافية في الحضر وتحديداً في العاصمة القاهرة. وعلى الرغم من كون الرؤية التي قدمها بعض الوزراء تنص على اللامركزية الثقافية إلا أن عملية صنع السياسات الثقافية اتسمت بدرجة من المركزية فمثلا بلغ عدد المؤسسات الثقافية الحكومية والأهلية والخاصة ٢٦٨٦ مؤسسة يقع معظمها في مناطق حضرية بنسبة لا تقل عن ٨١%، مقابل ١٩% من المؤسسات الثقافية في الريف^(٥٩). وتجري ما يقارب من ٨٠% من الفعاليات الثقافية في العاصمة القاهرة، و١٥% تقريبا في الاسكندرية ويتوزع الجزء المتبقي على باقي الجمهورية^(٦٠). كما أن أغلب الأجهزة والمؤسسات التابعة لوزارة الثقافة توجد في العاصمة عدا الهيئة العامة لقصور الثقافة والتي تمتد فروعها في المحافظات والقرى والمدن. وتضم الوزارة بحسب هيكلها التنظيمي الحالي ٥ قطاعات و١٧ إدارة مركزية و٧٩ إدارة عامة يقع جميعها في العاصمة عدا الهيئات التابعة للوزارة والتي تتمتع بالاستقلال النسبي وتضم تقسيمات وتفرعات مركزية ولامركزية. وهو مؤشر ذو دلالة على التضخم الهيكلي بها فضلا عن تشابه وظائف بعض الإدارات ما يشي ببعض التكرار.

وتقرر الحكومة مدخلات السياسات الثقافية وعملياتها ومخرجاتها ويندر أن يقوم الفاعلون الآخرون بدور في هذا الصدد. فلا تزال وزارة الثقافة هي المسؤولة عن تنظيم وترتيب وتقديم الأنشطة والخدمات الثقافية وهي التي تتحمل مسؤولية طرح وصياغة وتنفيذ ومتابعة وتقييم الأنشطة والخدمات الثقافية وتنسيق الأدوار بين القطاعات والهيئات التابعة لها.

٦- تقييم وتقويم السياسات الثقافية

تعد مرحلة تقييم وتقويم السياسات الثقافية من المراحل الهامة في دورة الصنع، وقد جاء اهتمام رئيس الجمهورية بمراجعة السياسات الثقافية حين وجه في ديسمبر ٢٠١٩ بإعادة تأهيل أحد أهم مؤسسة ثقافية منتشرة في ربوع الجمهورية وهي قصور الثقافة. وعلى الرغم من وجود بعض الإدارات التابعة لهيئات الوزارة تحمل مسمى التفتيش تارة أو المتابعة أو الرقابة تارة أخرى إلا أن ثمة افتقار لآليات جادة لتقييم ومتابعة وتقويم السياسات الثقافية الرسمية للوزارة والجهات التابعة لها فالمعلومات الأولية يصعب الحصول عليها إلا من خلال بعض تصريحات المسؤولين، والمواقع الإلكترونية فقيرة التصميم والمحتوي، وآليات الاتفاق والاستثمار والتشغيل وتقارير العمليات والخطط التنفيذية تحتاج الي إجراءات إدارية معقدة تحول دون وصول الباحثين إليها، كل ذلك يجعل من عملية التقييم والتقويم الخارجي أمراً صعباً. ويبقى لوزير الثقافة سلطة التوجيه والإشراف علي تنفيذ المشاريع الثقافية في الوزارة. ويمكن النظر الي المؤسسات الثقافية من خلال ثلاث أبعاد:

- القيم التي أسست عليها والتي تعتبر منطلقها وضابطها في النشاط والفعل الثقافي والتي تسير مع المؤسسة وجوداً وهدماً^(٦١).
- الوسائل التي تستخدمها المؤسسة بحيث يجب أن تتسق مع القيم التي انبنت عليها.
- الغاية بحيث يرتبط وجود المؤسسة بهدف معين ومقصد محدد^(٦٢).

التوصيات

- يمكن الخروج من ثنائية أولوية الدولة أو المجتمع في صنع السياسات الثقافية الي مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع حيث تكون الدولة شريك ثقافي بين أطراف مجتمعية مسؤولة عن الثقافة.
- رغم تأكيد التقرير العربي للتنمية المستدامة ٢٠٢٠م على أن الثقافة تساهم في التنمية المستدامة إلا أن ثمة تشتت بين السياسة الثقافية وخطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر. ولمواجهة هذه الفجوات فإن ذلك يتطلب إعادة دمج الثقافة في التنمية، وإعادة النظر في السياسات.
- تفعيل دور أصحاب المصلحة والفاعلين الرسميين وغير الرسميين في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة الثقافية مركزياً ومحلياً والتوسع في الشراكات الثقافية والإسناد الي الغير.
- يتفق ما عرّض من بيانات مع ما أكدته وزيرة الثقافة د.إيناس عبد الدائم في بيانها بمجلس الشعب في يناير ٢٠٢١ أن التحدي الأساسي الذي يواجه الوزارة يكمن في قلة الاعتمادات المالية لذا بات من الضروري تعزيز الاستثمار في القطاع الثقافي والبحث عن أساليب ابتكارية للتمويل سواء كان ذلك استثمار مالي أو أنواع للتمويل

الجماعي **crowdfunding** إن في الإداريين أو المبدعين أو البنية التحتية أو مع الشركات الفنية.

- لما نصت استراتيجية التنمية المستدامة علي دعم الصناعات الثقافية كمصدر قوة للاقتصاد أصبح من اللازم العمل على الانتقال للصناعات الإبداعية وصولاً الي الاقتصاد الإبداعي وتطوير أساليبه وإثراء مصادره وإزالة التحديات التي تواجهه.
- تضمين حوكمة السياسات الثقافية لتحقيق التميز في الأداء المؤسسي والاستخدام الرشيد للموارد وتطبيق الجودة والاستجابة لتطلعات المواطنين وتشجيع المبادرات الثقافية والمساعدة والشفافية وهو الأمر الذي من شأنه أن يساعد في جعل السياسات الثقافية أكثر فاعلية.
- صياغة الأهداف الثقافية بشكل دقيق ومحدد وقابل للقياس والتطبيق والواقعية ومرتبطة بفترة زمنية حتى تسهل عملية المتابعة والتقييم والتقويم للسياسات الثقافية. وهو ما يرتبط بالمقولة الشهيرة في علم الإدارة أن " ما لا يمكن وصفه لا يمكن قياسه، وما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته، وما لا يمكن إدارته لا يمكن تطويره".
- عدم الاعتزاز بأعداد الفعاليات والأنشطة الثقافية والحضور كمقياس لازدهار السياسات الثقافية ذلك أن من الممكن قياس الموارد والمدخلات والعمليات والمخرجات لكن من الصعب قياس العائد والأثر القيمي أو الفكري. فالإنتاج الكيفي القائم على الأصول والتراث القومي أفضل من الكم الناجم عن الاستسهال والتبعية.
- التصدي لظواهر كالتبعية والاستغلال والامية والكسل والإهمال والفردية والجشع والفساد والرشوة والعنف والتعصب والتفكير الخرافي ..الخ عبر تعظيم الاهتمام بالقيم والأنماط الأخلاقية والسلوكية والجمالية المعبرة عن الجماعة الوطنية والمميزة لهوية المجتمع في محتوى السياسات الثقافية.

حوامش الدراسة

- (١) د.نادية بدر الدين أبو غازي، السياسات الثقافية في مصر في العقد الأول من الألفية الثالثة: دراسة تقييمية في ضوء المعايير الدولية للتنمية الثقافية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط١، ٢٠١٣م.
- (٢) حنان الحاج علي (محرراً) وآخرون، مدخل الي السياسات الثقافية في العالم العربي، القاهرة: دار شرفيات، ط١، ٢٠١٠م.
- (٣) عمار كساب ودنيا بن سليمان، دراسة مقارنة عن بعض جوانب السياسات الثقافية في الجزائر وتونس والمغرب ومصر، بيروت: المورد الثقافي، ط١، ٢٠١٣م.
- (٤) د.عماد أبو غازي، السياسات الثقافية في زمن التحولات، في: الثقافة أثناء الفترات الانتقالية مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية والمؤسسة الثقافية السويسرية، ٢٠١٤م، ص ص ١١٠ - ١١٢.
- (٥) مصطفى شوقي (محرراً) وآخرون، السياسات الثقافية: النشأة، التطور، الإشكاليات، القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ط١، ٢٠١٥م.
- (٦) د.ماجدة عثمان، خديجة عرفة، الفجوة بين القيم والسياسات العامة: قراءة في المسح العالمي للقيم، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٠.
- (٧) السيد يسن، التحليل الثقافي للمجتمع نحو سياسة ثقافية جماهيرية، القاهرة: دار نهضة مصر، ط١، ٢٠١٤م ص ٨. وكذلك: جون باتنز، الدراسات الثقافية: التاريخ - المادة - المنهج - الأهداف، ترجمة: لطفي السيد منصور، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد ٩٩، ٢٠١٧.
- (٨) د.بدر الدين أبو غازي، التنظيم الثقافي، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٧٣م، ص ١٢.
- (٩) د.كميل حبيب، الثقافة عامل أساسي في التنمية الشاملة، في: الثقافة ودورها في التنمية، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط١، ١٩٩٦م، ص ص ٢٩ - ٣٠.
- (١٠) Wahba, M, Cultural Policy in Egypt, UNESCO, Paris, 1987, available <http://unesdoc.unesco.org/images/0000/000011/001193eo.pdf>. Accessed 27 Oct 2018.
- (١١) Dimaggio,P., Cultural policy studies: What they are and why we need them, Journal of Arts Management and Law, volume 13, issue (1), 1983: pp.244-246.
- (١٢) د.محمود أحمد عبد الله، السياسة الثقافية في مصر: المؤسسات والأهداف والمجالات الأساسية، القاهرة: مجلة أحوال مصرية، العدد ٦٥، ٢٠١٧م، ص ٩٥.
- (١٣) د.عزت قرني، مستقبل الفلسفة في مصر حديث في أسس الاستراتيجية المصرية وبناء الثقافة العربية الجديدة، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٥م، ص ٢٧١.
- (١٤) المرجع السابق، ص ٢٢٧.
- (١٥) اتفاقية حماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي، المادة ٤، اليونيسكو.

- (١٦) التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب، ترجمة: عطا عبد الوهاب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٠م، ص ١٨١ - ١٨٤.
- (١٧) ثروت عكاشة، الثقافة في مجتمعنا الجديد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، العدد ٤٤، أغسطس / صفر ١٩٦٠م، ص ٤.
- (١٨) سمير غريب (محرراً)، موسوعة مصر الحديثة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد ٨ الثقافة، ط١، ١٩٩٦م، ص ١٨ - ٢٠.
- (١٩) د.علي الدين هلال، مي مجيب، مازن حسن، عودة الدولة: تطور النظام السياسي في مصر بعد ٣٠ يونيو، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥م.
- (٢٠) د.عماد أبو غازي، الدولة والثقافة في مصر: رؤية في الإصلاح المؤسسي، القاهرة: مجلة أحوال مصرية العدد ٦٥، السنة ١٥، ٢٠١٧م، ص ٥٦ - ٥٧.
- (٢١) د.عماد أبو غازي، السياسات الثقافية في زمن التحولات، في: الثقافة أثناء الفترات الإنتقالية مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية والمؤسسة الثقافية السويسرية، ٢٠١٤م، ص ١١٠ - ١١٢.
- (٢٢) د. جابر عصفور وآخرون، استراتيجية المنظومة الثقافية للدولة، ٢٠١٥ - ٢٠٣٠، وزارة الثقافة.
- (٢٣) د.جابر عصفور، تطوير المنظومة الثقافية للدولة، جريدة الأهرام، الأربعاء 13 من شعبان ١٤٣٥ هـ - ١١ يونيو ٢٠١٤م، السنة ١٣٨، العدد ٤٦٥٧٣.
- (٢٤) الموقع الرسمي لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، البعد الاجتماعي، الثقافة، متاح على الرابط التالي: <http://sdsegypt2030.com>.
- (٢٥) المرجع السابق.
- (٢٦) د.يواقيم رزق مرقص، الوزارات المصرية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء ٢، ١٩٨٩م، ص ٤٣.
- (٢٧) د.بدر الدين أبو غازي، البناء التنظيمي والمؤسسات الثقافية، في: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢م - ١٩٨٠م، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية، المجلد ١٤ الفنون والآداب ١٩٨٥م ص ١٠.
- (٢٨) سمير غريب (محرراً)، مرجع سبق ذكره، ص ١٢ - ١٣.
- (٢٩) د.بدر الدين أبو غازي، البناء التنظيمي والمؤسسات الثقافية، مرجع سبق ذكره، ص ١١.
- (٣٠) هيئة التحرير، وزارة الثقافة: وزارة الفنون والآداب والتاريخ والبعث القومي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، السنة ٢، العدد ٢٠، ١٩٥٨م، ص ١٥.
- (٣١) د.ثروت عكاشة، مذكراتي في السياسة والثقافة، القاهرة: دار الشروق، ط٣، ٢٠٠٠م، ص ٣٩٦.
- (٣٢) د.يواقيم رزق مرقص، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.
- (٣٣) د.بدر الدين أبو غازي، البناء التنظيمي والمؤسسات الثقافية، مرجع سبق ذكره، ص ١١.
- (٣٤) سمير غريب (محرراً)، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.
- (٣٥) د.بدر الدين أبو غازي، البناء التنظيمي والمؤسسات الثقافية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.
- (٣٦) سمير غريب (محرراً)، مرجع سبق ذكره، ص ١٣ - ١٤.
- (٣٧) المرجع السابق، ص ١٥ - ١٦. وكذلك: د.بدر الدين أبو غازي، البناء التنظيمي والمؤسسات الثقافية مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

- (٣٨) راجع: قرار وزير الدولة للثقافة، رقم ٢١٦ لعام ١٩٨٢م، بإصدار اللائحة الداخلية للمجلس الأعلى للثقافة، الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للثقافة، متاح علي الرابط التالي:
[/http://scc.gov.eg/council/regulations](http://scc.gov.eg/council/regulations)
- (٣٩) قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٧) لعام ٢٠٠١م، الجريدة الرسمية، العدد ٨، فبراير ٢٠٠١م، ص ٢ - ٣. متاح علي الموقع الرسمي للجهاز القومي للتنسيق الحضاري، متاح الرابط التالي:
<http://www.urbanharmony.org/download/pdf/Ar.pdf>.
- (٤٠) الموقع الرسمي للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، متاح علي الرابط التالي:
<http://www.darektoob.gov.eg>.
- (٤١) جريدة الأهرام، ١ نوفمبر ٢٠٠٦م، السنة ١٣١، العدد 43794، وكذلك: الموقع الرسمي للمركز القومي للترجمة، متاح علي الرابط التالي: <http://nct.gov.eg>.
- (٤٢) الموقع الرسمي للهيئة المصرية العامة للكتاب، متاح علي الرابط التالي:
<http://www.gebo.gov.eg>.
- (٤٣) الموقع الرسمي لأكاديمية الفنون، متاح علي الرابط التالي <http://www.aoa.edu.eg>، تم زيارته في ٢٢ فبراير ٢٠١٧م.
- (٤٤) الموقع الرسمي للهيئة العامة لقصور الثقافة، متاح علي الرابط التالي
<http://www.gocp.gov.eg/gocp/ar/History.aspx>.
- (٤٥) الموقع الرسمي للمركز الثقافي القومي - الأوبرا، متاح علي الرابط التالي
<http://www.cairoopera.org/operahous.php>.
- (٤٦) الجريدة الرسمية، العدد ١٤ مكرر ب، ١٣ أبريل ٢٠١٦، ص ٢٦ - ٢٧.
- (٤٧) افتتاح المقر الرئيسي للرقابة على المصنغات الفنية بعد التطوير، ٧/١/٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي: <https://www.almasryalyoum.com/news/details/1459369>
- (٤٨) حسام فازولا، لماذا لن تستطيع الإبداع في مصر، القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٢٠١٦م، ص ٥ - ١٢.
- (٤٩) بيانات الموازنة العامة للدولة والمتاحة على موقع وزارة المالية على الرابط التالي:
<http://www.mof.gov.eg/Arabic/Pages/Home.aspx>
- (٥٠) حسام فازولا، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.
- (٥١) سمير غريب (محرراً)، موسوعة مصر الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص ١٥١.
- (٥٢) هاني نسيرة، وزارة الثقافة، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سلسلة الوزارات المصرية، ط ١ ٢٠٠٣م، ص ٤١.
- (٥٣) بيانات الموازنة العامة للدولة والمتاحة على موقع وزارة المالية على شبكة المعلومات الدولية عن السنوات المالية من (٢٠٠٨م/٢٠٠٩م) الي (٢٠١٤م/٢٠١٥م) والمتاحة على الرابط التالي:
<http://www.mof.gov.eg/Arabic/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%88%D9%8A%D9%86%20%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%87/Pages/mowazna2008-2009.aspx>
- (٥٤) عمار كساب ودينيا بن سلمان، دراسة مقارنة عن بعض جوانب السياسات الثقافية، القاهرة: المورد الثقافي، ط ١ ٢٠١٣م ص ٤٦.

- (٥٥) هاني نسيرة، وزارة الثقافة، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢ - ٢٣.
- (٥٦) الموقع الرسمي لوزارة الثقافة المصرية، نبذة عن الوزارة
www.ecm.gov.eg/ar/ministry/about-ministry
- (٥٧) د. جابر عصفور وآخرون، استراتيجية المنظومة الثقافية للدولة، ٢٠١٥ - ٢٠٣٠، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.
- (٥٨) برنامج عمل الحكومة: مصر تنطلق ٢٠١٩-٢٠١٨/٢٠٢١-٢٠٢٢، رئاسة مجلس الوزراء.
- (٥٩) د. سعيد المصري، مأزق العدالة الثقافية في مصر، القاهرة: مجلة أحوال مصرية، العدد ٦٥، السنة ١٥، ٢٠١٧م، ص ٩٠.
- (٦٠) موقع ثقافة ميد، متاح علي الرابط التالي ص
www.medculture.eu/ar/country/egypt/structure/4590
- (٦١) مالك بن نبي، ترجمة عبد الصبور شاهين، مشكلة الثقافة، دمشق: دار الفكر، ط٤، ٢٠٠٠م، ص ٦٩.
- (٦٢) د.نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة: دار القارئ العربي، سلسلة الرسائل الجامعية، أطروحة دكتوراه، ١٩٩٣م، ص ص ١٠٣-١٠٤.